OPEN ACCESS
Received: 14/03/2026
Accepted: 22/07/2026

مجلة الآداب

Assessing Non-Profit Value-Creation Initiatives in Alignment with Societal Impact Standards and the Strategic Goals of Saudi Vision 2030

Dr. Abdullah Bin Mohammed Al-Ghadoni *

a.algdoni@qu.edu.sa

Abstract:

This study sought to establish criteria for enhancing the societal impact of values-promotion programs within Saudi Arabia's non-profit sector, while aligning them with the objectives of Vision 2030. Using a descriptive survey and content analysis methodology -employing interviews, questionnaires, and an evaluation tool- the research examined childhood associations and the Vision 2030 document, with a sample of 11 associations under the Coordinating Committee for Childhood Associations. The findings produced six criteria with performance indicators and measurement tools for maximizing impact, identified five Vision 2030 objectives related to values promotion, and evaluated the associations' programs accordingly. Recommendations included raising awareness of these standards, encouraging donor adoption, expanding Vision 2030-related studies, designing training packages, and creating a national digital platform to document and disseminate successful initiatives.

Keywords: Non-profit Sector, Promoting Values, Community Impact, Kingdom Vision 2030, Program Evaluation.

* Professor of Curriculum and Instruction, Department of Curriculum and Instruction, Faculty of Education, Qassim University, Kingdom of Saudi Arabia.

The researcher extends his sincere thanks and appreciation to Qassim University, represented by the Deanship of Graduate Studies and Scientific Research, for its financial support of this research (2026- QU-ND95).

Cite this article as: Al-Ghadoni, A. B. M. (2026). Assessing Non-Profit Value-Creation Initiatives in Alignment with Societal Impact Standards and the Strategic Goals of Saudi Vision 2030, *Journal of Arts, 14* (3), 9 -36. https://doi.org/10.35696/qvbfs849

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

OPEN ACCESS
تاريخ الاستلام: 14/ 03/ 2026
تاريخ القبول:22/ 07/ 2026

مجلة الآداب

تقويم برامج تعزيز القيم لدى القطاع غير الربحي في ضوء معايير تعظيم الأثر المجتمعي ومستهدفات رؤية المملكة 2030

د. عبد الله بن محمد الغدوني*
a.algdoni@qu.edu.sa

الملخص:

هدفت الدراسة إلى إعداد معايير لتعظيم الأثر المجتمعي لبرامج تعزيز القيم في القطاع غير الربحي، واستخلاص مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030 في مجال تعزيز القيم، وتقويم هذه البرامج في ضوء تلك المعايير والمستهدفات. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي المسحي ومنهج تحليل المحتوى، واستخدمت المقابلة، والاستبانة، وتحليل المحتوى أداة للتقويم. وتكوّن مجتمع الدراسة من جمعيات الطفولة في القطاع غير الربحي بالمملكة العربية السعودية ووثيقة رؤية المملكة 2030، فيما شملت العينة (11) جمعية منضوية تحت اللجنة التنسيقية لجمعيات الطفولة. وأسفرت الدراسة عن بناء قائمة تضم ستة معايير لتعظيم الأثر المجتمعي، متضمنة مؤشرات الأداء ومستوياته وأدوات القياس المقترحة، كما حددت خمس مستهدفات لرؤية المملكة 2030 في مجال تعزيز القيم، وقدمت تقويمًا لبرامج الجمعيات في ضوء هذه المعايير والمستهدفات. وأوصت الدراسة بنشر الوعي بمعايير تعظيم الأثر المجتمعي، وتشجيع الجهات المانحة على تبنيها، وإجراء مزيد من الدراسات المرتبطة برؤية المملكة 2030، وتصميم حقائب تدريبية في بناء برامج القطاع غير الربحي في ضوء معايير تعظيم الأثر المجتمعي، وإنشاء منصة رقمية وطنية لتوثيق البرامج الناجحة وتعزيز الاستفادة منها.

الكلمات المفتاحية: القطاع غير الربحي، تعزيز القيم، الأثر المجتمعي، رؤية المملكة 2030، تقويم البرامج.

* أستاذ المناهج وطرق التدريس، قسم المناهج وطرق التدريس، كلية التربية، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية.

يتقدم الباحث بجزيل الشكر والتقدير لجامعة القصيم، ممثلة بعمادة الدراسات العليا والبحث العلمي على دعمها المادي لهذا البحث (QU- 2026- ND95).

للاقتباس: الغدوني، ع. ب. م. (2026). تقويم برامج تعزيز القيم لدى القطاع غير الربحي في ضوء معايير تعظيم الأثر المجتمعي ومستهدفات رؤية المملكة 2030، *مجلة الآداب*، *14* (3)، 9- 36 https://doi.org/10.35696/qvbfs849

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

المقدمة:

حث ديننا الإسلامي على البذل وتقديم الخير ونفع الآخرين والتعاون في مجال البر والإحسان، قال تعالى: ﴿ **وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ** ﴾ **[المائدة: 2]** بل إن الإسلام جعل تحصيل الكثير من الأجور والحسنات عندما يبقى أثرها ويعم نفعها، ولهذا قال النبي - صلى الله عليه وسلم- كما في حديث أبي هريرة – رضي الله عنه-: إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة: إلا من صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له" (مسلم، 1955،ح 4310)، وهذا مما يؤكد أهمية النفع المتعدي، ولذا أشار البورنو (2003) إلى أن الفعل الذي يتعدى نفعه صاحبه إلى غيره والمتجاوز أثر فاعله إلى نفع غيره فهو أفضل وأعظم أجرًا من الفعل المقصور على صاحبه.

ويعد القطاع غير الربحي أحد أوجه تقديم النفع المجتمعي والخير للآخرين من خلال الجمعيات والمراكز والمؤسسات التطوعية، ومن روافد التنمية المجتمعية وتنمية الوعي واكتساب الأخلاق والآداب، وهو أحد المنظمات غير الحكومية التي لا تقصد الربح أساسًا وتهدف إلى تحقيق غرض من أغراض البر أو التكافل أو التعاون أو التنمية الاجتماعية أو غيرها من أغراض النفع العام أو المخصص.(العبدي والشمراني وداهم، 1445هـ)، كما أنه أحد الركائز المهمة في تقديم النفع المجتمعي بكافة أنواعه، خاصة في المجالات الفكرية وتنمية المهارات والقيم، ويشير الصغير (2015) إلى أن من أبرز القطاعات الحديثة التي يمكن أن تسهم بدور فعال في تعزيز القيم القطاع غير الربحي؛ لما له من أثر اجتماعي وثقافي على المجتمع من خلال الأنشطة والبرامج التي تؤثر إيجابًا في غرس القيم ونشرها.

وعملية تعزيز القيم لدى أفراد المجتمع مسؤولية مشتركة على جميع الجهات والقطاعات، وبقدر مستوى توافرها وانعكاسها في حياة الأفراد تسمو المجتمعات وتزدهر، خاصة أن الإنسان لا يمكن أن يمارس سلوكًا عاريًا عن القيم، فكل سلوك بشري نابع من قيمة أو منظومة قيم. (مركز مرشاد، 2025)، ولهذا فالقطاع غير الربحي يلحظ أنه مجال لتعزيز كثير من القيم لما له من طبيعة وخصائص تنمو من خلاله القيم، كقيمة التطوع والبذل والعطاء وتقديم النفع المتعدي بكافة أشكاله.

وقد اهتمت المملكة العربية السعودية بالقطاع غير الربحي، لما لذلك من أهداف دينية واجتماعية وتحقيق لكثير من قيم الترابط والتعاون والبذل والإيثار، التي جاء الحث عليها في الشريعة الإسلامية، ولهذا تؤكد رؤية المملكة العربية السعودية (2030) على مكانة وأهمية القطاع غير الربحي، ومنذ انطلاق الرؤية فقد سعت لدعم القطاع غير الربحي وأولته الرعاية الكاملة، وأسندت له تعزيز المجال القيمي، حيث إن رؤية (2030) منذ انطلاقها قد أكدت على سعيها نحو تحقيق القيم الإسلامية وتطبيقها في المجتمع، كقيمة تعزيز الوسطية والتسامح وقيم الإتقان والعدالة والشفافية. (رؤية المملكة العربية السعودية، 2030)، كما يشير الحربي (2020) إلى أن رؤية المملكة (2030) رؤية وطنية اقتصادية اجتماعية شاملة وطموحة أطلقتها المملكة العربية السعودية بهدف إعادة هيكلة الاقتصاد والمجتمع وتطويرهما استنادًا إلى مرتكزات ثلاثة تتمثل في العمق العربي والقوة الاستثمارية والموقع الاستراتيجي وتتضمن العديد من القيم الضرورية لتماسك المجتمع وتحقيق التنمية.

مشكلة الدراسة:

رغم أهمية القطاع غير الربحي وما يقوم به من مشاريع وبرامج متنوعة، إلا أن المجتمع السعودي كما يشير الخمشي والتوم (2023) يمر بمرحلة انتقالية يسعى من خلالها إلى تبني مفاهيم وسياسات جديدة لتعظيم الأثر والعائد الاجتماعي والاقتصادي مما يتطلب تبني أساليب جديدة تواكب هذه التغيرات، مما يؤكد أهمية تحقيق أعلى مستويات الأثر والنفع المجتمعي لجميع ما يقدمه القطاع غير الربحي، وخاصة في مجال تعزيز القيم؛ نظرًا لخصوصية البناء القيمي ومتطلبات

تعزيزه من عامل زمني ممتد ونوعية مختارة بعناية للقيم المستهدفة، خاصة عندما تكون الفئة المستهدفة في عمر الطفولة، والقطاع غير الربحي يزخر بالكثير من الجمعيات المتخصصة بالطفولة والعاملين مع الطفل.

ويشير الصغير (2025) إلى أنه على الرغم من الجهود المبذولة لتطوير القطاع غير الربحي وتمكينه من أداء دوره في نشر القيم إلا أن هناك حاجة ماسة لدراسة مدى تأثير هذه الجهود على المستفيدين وتحليل التحديات التي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة، وهذا يتطلب حوكمة وحسن التصميم والتنفيذ لبرامج القطاع غير الربحي في ضوء معايير وأسس يرتكز عليها تعود بالنفع المجتمعي ويمتد أثرها، ولذا تؤكد رؤية المملكة (2030) على الجهود المبذولة من القطاع غير الربحي مع حاجة تلك الجهود إلى تطوير إطارها المؤسسي والتركيز على تعظيم النتائج ومضاعفة الأثر، كما أن كثيرا من الدراسات العلمية في هذا المجال ركزت على تقويم الأداء أو قياس رضا المستفيدين أو تقويم الجوانب الإدارية، في حين لا تزال الحاجة قائمة إلى تقديم معايير تعظيم الأثر المجتمعي، وربطها بمستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية (2030) مما يظهر أن ثمة فجوة واقعية وبحثية نحو الاهتمام بتعظيم الأثر المجتمعي للبرامج والمشاريع لدى القطاع غير الربحي.

وقد أوصت دراسة الخمشي والتوم (2023) بتشجيع منظمات القطاع غير الربحي على التركيز على أدوات الاستثمار الجماعي، كما توصي دراسة الدش والمحيميد (2019) بدعم الأبحاث التي تعنى بدراسة رؤية المملكة العربية السعودية 2030 والإسهام بنشرها، ولذا جاءت الدراسة الحالية بهدف تقويم برامج تعزيز القيم لدى القطاع غير الربحي في ضوء معايير تعظيم الأثر المجتمعي ومستهدفات رؤية المملكة 2030 في مجال تعزيز القيم.

أسئلة الدراسة:

تسعى هذه الدراسة للإجابة على الأسئلة التالية:

1- ما معايير تعظيم الأثر المجتمعي لبرامج تعزيز القيم لدى القطاع غير الربحي من وجهة نظر الخبراء والمختصين؟
2- ما مستهدفات رؤية المملكة 2030 في مجال تعزيز القيم؟
3- ما تقويم برامج تعزيز القيم لدى القطاع غير الربحي في ضوء معايير تعظيم الأثر المجتمعي؟
4- ما تقويم برامج تعزيز القيم لدى القطاع غير الربحي في ضوء مستهدفات رؤية المملكة 2030؟

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إعداد وتصميم معايير الأثر المجتمعي لبرامج تعزيز القيم لدى القطاع غير الربحي.
- استخلاص مستهدفات رؤية المملكة 2030 في مجال تعزيز القيم.
- تقويم برامج تعزيز القيم لدى القطاع غير الربحي في ضوء معايير تعظيم الأثر المجتمعي ومستهدفات رؤية المملكة 2030

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال الآتي:

- لما للقطاع غير الربحي من أهمية مجتمعية ومكانة مميزة في رؤية المملكة 2030 مما يستدعي أهمية الكشف عن مستهدفات الرؤية في مجال تعزيز القيم.
- تقدم الدراسة إطارًا علميًا لتعظيم الأثر المجتمعي في برامج تعزيز القيم وتسد فجوة بحثية تتمثل في ندرة الدراسات التي تجمع بين بناء معايير لتعظيم الأثر المجتمعي ومستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية (2030) لتقويم أثر البرامج والمشاريع في تعزيز القيم.

- تتوافق الدراسة مع توجهات رؤية المملكة العربية السعودية (2030) واهتمامات المركز الوطني لتطوير القطاع غير الربحي في تمكين القطاع غير الربحي وتعزيز إسهامه في بناء القيم.
- تسهم الدراسة في دعم الممارسات المهنية للعاملين في القطاع غير الربحي من خلال تعزيز ثقافة التقويم المبني على المعايير والانتقال نحو قياس جودة الأثر واستدامته وتعظيمه بدلًا من قياس حجم الأنشطة.
- تفتح الدراسة المجال لدراسات علمية في مجال تطوير المعايير والمؤشرات لقياس الأثر المجتمعي أو تطبيق المعايير المقترحة في برامج ومشاريع القطاع غير الربحي.

حدود الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على الحدود التالية:

الحدود الموضوعية:

تقتصر الدراسة على معايير تعظيم الأثر المجتمعي لبرامج القيم لدى الجمعيات والمؤسسات المهتمة بالطفولة في القطاع غير الربحي، لما لهذه المرحلة العمرية من أهمية في تعزيز القيم.

الحدود المكانية:

تقتصر الدراسة على الجمعيات في القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية.

الحدود الزمنية:

مطلع العام الهجري 1448هـ

مصطلحات الدراسة:

القيم.

لغة: من القيمة وأصل كلمة القيمة في اللغة: قَوَمَ أو قَيَمَ (ابن منظور، د.ت: 496/12)، والقيمة بالكسر واحدة القيم (الفيروزآبادي، 2005: 1487/1).

اصطلاحًا: مجموعة من المعتقدات والتصورات المعرفية والوجدانية والسلوكية الراسخة يختارها الإنسان بحرية بعد تفكر وتأمل ويعتقد بها اعتقادًا جازمًا وتشكل لديه منظومة من المعايير يحكم بها على الأشياء بالحسن أو القبح وبالقبول أو الرد ويصدر عنها سلوك منظم يتميز بالثبات والتكرار والاعتزاز. (الجلاد، 2007).

ويمكن تعريفها إجرائيًا: بأنها المعتقدات والمعايير الأخلاقية، التي تسعى منظمات القطاع غير الربحي المهتمة بالطفولة في المملكة العربية السعودية إلى تعزيزها وتنميتها لدى المستهدفين من خلال المشاريع والبرامج المتنوعة.

القطاع غير الربحي

هو: منظومة الأنشطة الأهلية والخدمات التطوعية والمنظمات غير الحكومية التي لا تقصد الربح أساسًا وتهدف إلى تحقيق غرض من أغراض البر أو التكافل أو التعاون أو التنمية الاجتماعية أو غيرها من أغراض النفع العام أو المخصص كما أنها مجموعة أو كيان غير حكومي ذو تنظيم مستمر يهدف إلى تنظيم غير ربحي أساسًا. (هيئة الخبراء بمجلس الوزراء،2021).

ويعرف إجرائيًا في هذه الدراسة بأنه: المنظمات والجهات ذات العمل التطوعي والخيري المهتمة بالطفولة، وتنتمي للمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية.

تعظيم الأثر المجتمعي

يعرفه الباحث إجرائيًا بأنه: يراد به تحقيق أعلى مستويات النفع المجتمعي وتزايد واستمرارية انعكاس ثمرات الخير لدى المستفيدين من خلال المشاريع والبرامج في مجال تعزيز القيم المقدمة من جمعيات القطاع غير الربحي المهتمة بمجال الطفولة.

أدبيات الدراسة:

أولا: القيم، ودور القطاع غير الربحي في تعزيزها

بما أن الإنسان اجتماعي بطبعه ويعيش مع غيره مما يتطلب بعض القواعد والأعراف للحياة، مع تعدد مصادرها، ولهذا يشير أبو العينين (2004) إلى أن الله ميز الإنسان عن غيره من الكائنات التي تعيش معه بأنه كائن أخلاقي أي مدرك للقيم قادر على الإتيان بها وفعلها، وقد شاء الله تعالى أن تقوم حياة المجتمع الإنساني على أساس معياري وهذا البناء المعياري هو قواعد للسلوك ومقاييس من خلالها يحكم على السلوك بأنه مقبول أو غير مقبول، وتعد القيم -كما يشير (العجلان والجهني،2021)- من العوامل المؤثرة في ثقافة الأمم والمجتمعات فهي محرك أساسي للسلوك الإنساني.

والقيم من القيمة وأصل كلمة القيمة في اللغة: قَوَمَ أو قَيَمَ (ابن منظور، د.ت: 12/ 496)، وتعددت تعريفات القيم في الاصطلاح نظرًا لتعدد الفلسفات وحقل التخصص الذي يعرفها، (المهيدات، 2016)، وهي: مجموعة من المعتقدات والتصورات المعرفية والوجدانية والسلوكية الراسخة يختارها الإنسان بحرية بعد تفكر وتأمل ويعتقد بها اعتقادًا جازمًا وتشكل لديه منظومة من المعايير يحكم بها على الأشياء بالحسن أو القبح وبالقبول أو الرد ويصدر عنها سلوك منظم يتميز بالثبات والتكرار والاعتزاز. (الجلاد،2007)، وللقيم خصائص في الدين الإسلامي تتميز بها، ومنها أنها (أبو العينين، 2004):

- تصدر عن مصادر الإسلام ذاته.
- تستمد من الأحكام الشرعية.
- تقوم على أساس الشمول والتكامل.
- تتميز بالاستمرارية والعمومية.
- جامعة للثبات والمرونة.

وقد تنوعت الفلسفات والنظريات في الحديث عن القيم وتصنيفها، ومن التصنيفات للقيم التي تتقارب مع التراث الإسلامي ما يتضح في التصنيف التالي:

1- من حيث الإطلاق والنسبية: مستويان:

أ. القيم المطلقة: وترتبط بالأصول وهي ثابتة ومطلقة ومستمرة.

ب. القيم النسبية: وترتبط بما لم يرد فيه نص أو تشريع صريح وهي قابلة للاجتهاد.

2- من حيث تحقيق المصلحة: وهي تتعلق بحفظ الكليات الخمس، وهي:

- الدين: وموضوعه هنا صلة الإنسان بربه.
- النفس: وموضوعها صلة الإنسان بنفسه وحياة الإنسان.
- العقل: وموضوعه الجوانب الفكرية والعقلية في حياة الإنسان.
- النسل: وموضوعه صلة الإنسان بغيره على وجه العموم.
- المال: وموضوعه صلة الإنسان بالأشياء والمكاسب. (أبو العينين، 2004).

يتضح مما سبق شمولية موضوع القيم لشتى المجالات الحياتية والفكرية، مما يتطلب أن يكون للقطاع غير الربحي مساهمته في ذلك لما يعود نفعه على الأفراد والمجتمعات، والقطاع غير الربحي يطلق على: منظومة الأنشطة الأهلية والخدمات التطوعية والمنظمات غير الحكومية التي لا تقصد الربح أساسًا وتهدف إلى تحقيق غرض من أغراض البر أو التكافل أو التعاون أو التنمية الاجتماعية أو غيرها من أغراض النفع العام أو المخصص.(العبدي والشمراني وداهم، 1445هـ)، ويشير الصغير (2025) إلى أن من أبرز القطاعات الحديثة التي يمكن أن تسهم بدور فعال في تعزيز القيم القطاع غير الربحي لما له

من أثر اجتماعي وثقافي على المجتمع من خلال الأنشطة والبرامج التي تؤثر إيجابًا في غرس القيم ونشرها، كما تتلخص منظومة القيم في القطاع غير الربحي في: القيم الاجتماعية ثم القيم النفسية وتليها القيم المالية ثم القيم التكنولوجية وأخيرًا القيم الإدارية، ولذا تعددت أدواته ووسائله في تعزيز القيم، ومنها:

- حملات التوعية المجتمعية.
- المشاريع التثقيفية.
- مشاريع تنمية المجتمع التي تعزز القيم.
- تقديم الدعم للأسر والمجتمعات. (مركز مرشاد، 2025)

والقطاع غير الربحي في أصله قائم على القيم فهو يعزز قيمة التطوع والبذل والإحسان بالإضافة إلى أهدافه في نشر وتعزيز القيم لدى منسوبيه وكافة أفراد المجتمع.

وجاءت دراسة توماس جيفونز (Jeavons, 1992) بهدف تحليل العلاقة بين القيم والممارسات الإدارية في المنظمات غير الربحية، واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي المفاهيمي، من خلال تفكيك طبيعة المنظمات غير الربحية بوصفها منظمات معبرة عن القيم لا مجرد وحدات إدارية تقدم خدمات، وخلصت الدراسة إلى أن الإدارة في القطاع غير الربحي ليست وظيفة إجرائية محايدة، بل هي وسيلة لإيصال الرسالة القيمية؛ فطرق اتخاذ القرار، وإدارة العاملين، وتوزيع الموارد، والتعامل مع المستفيدين، جميعها تعبر عن قيم المنظمة، كما تناولت دراسة براون ومور (Brown & Moore, 2001) مفهوم المساءلة في المنظمات غير الحكومية الدولية من منظور استراتيجي، وهدفت إلى بيان أن المساءلة ليست مجرد استجابة لمطالب الممولين أو الجهات الرقابية، بل هي مكون من مكونات الاستراتيجية المؤسسية واستخدمت الدراسة تحليلًا نظريًا لمفهوم المساءلة في ضوء اختلاف استراتيجيات المنظمات بين تقديم الخدمات، وبناء القدرات وأظهرت أن نمط المساءلة المناسب يختلف باختلاف طبيعة الاستراتيجية؛ فالمنظمة التي تستهدف بناء القدرات أو التأثير المجتمعي تحتاج إلى مساءلة أوسع وأكثر تعقيدًا من منظمة تركز على تقديم خدمات مباشرة، وتفيد هذه الدراسة موضوع هذا البحث في التأكيد على أن تعزيز القيم لا يمكن تقويمه من خلال مساءلة شكلية أو مالية فقط، بل من خلال مساءلة استراتيجية تراعي أثر المنظمة في المستفيدين والمجتمع والبيئة المؤسسية المحيطة.

كما هدفت دراسة النحيت (2023) إلى تحديد فعالية البرامج التطوعية في تعزيز قيم المواطنة لدى المتطوعين، واستخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي، وتم التطبيق على جمعية التنمية الاجتماعية بالبكيرية باستخدام أداة الاستبانة وبلغت عينة الدراسة (120) متطوعًا من المستفيدين من برامج وأنشطة الجمعية، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج ومنها: أن هناك فعالية وبنسبة كبيرة للبرامج التي تقدمها جمعية التنمية للمتطوعين في تنمية قيم المواطنة، كما توصلت الدراسة إلى أن أهم المعوقات التي تحد من فعالية الجمعية في تنمية قيم المواطنة تتمثل في عدم توفر بنود لتحديث البرامج والأنشطة للمتطوعين وكذا توفر المدربين الخبراء في تدريب المتطوعين، كما هدفت دراسة الصغير (2025) إلى بناء رؤية مقترحة لتطوير دور القطاع غير الربحي في تعزيز القيم الخلقية لدى المستفيدين في ضوء رؤية 2030، مع اتخاذ جمعية سنن التعليمية بالقصيم نموذجًا، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي، وتناولت واقع الدور الذي تؤديه الجمعية في تعزيز القيم، والمعوقات التي تحد من ذلك، ثم اقترحت تصورًا تطويريًا، وأظهرت النتائج أن دور الجمعية في تعزيز القيم الخلقية تحقَّق بدرجة عالية من وجهة نظر المستفيدين، وأن المعوقات جاءت بدرجة متوسطة.

يتضح مما سبق تنوع الدراسات في القيم عمومًا ودور القطاع غير الربحي في تعزيزها على مستوى منسوبي القطاع أو المستفيدين وعموم أفراد المجتمع، مما يؤكد على أهمية أن يكون للقطاع غير الربحي حضوره في هذا المجال، مع الاهتمام

بنوعية ومستوى أساليب وبرامج تعزيز القيم من خلال مواصفات ومعايير ذات مستوى عال، كما تظهر الدراسات العلمية السابقة الفجوة البحثية في أدوات قياس تعظيم الأثر المجتمعي لبرامج تعزيز القيم، وهو ما تسعى له الدراسة الحالية، مما يؤكد أهمية تصميم معايير في تعظيم الأثر المجتمعي، وهذا ما يتضح في العنصر التالي.

بناء المعايير وتصميمها في برامج القطاع غير الربحي

للقطاع غير الربحي أدوار وأهداف متعددة وأهمية شرعية ومجتمعية، مما يتطلب بذل الجهد في الأدوار والمهام التي يؤديها، ومن عوامل نجاحه وتحقيق أهدافه - بعد توفيق الله - أن يتسم بالحوكمة والشفافية وتحقيق أعلى مستويات الإتقان، مما يتطلب أن يستند في عملياته إلى معايير حاكمة يمكن استثمارها في عمليات البناء والتصميم، وفي عمليات المراجعة والتقويم، بحيث تستند عملية التقويم إلى معايير يمكن في ضوئها التقويم والحكم، ولذا من المهم في القطاع غير الربحي وهو ينشد الحوكمة والشفافية أن تكون المعايير حاضرة في جميع عمليات البناء والتصميم لمشاريعه وبرامجه، بعيدًا عن الاجتهادات الشخصية أو المبالغة في السعي نحو تحقيق أهداف قد تكون غير واقعية أو لا صلة لها بالنتائج المنشودة، ذلك أن القطاع غير الربحي يتميز بخصوصية، تجعله يتجه إلى الأخذ والعمل بمعايير تتكيف مع طبيعته وخصائصه، والمعايير تعني كما يشير العمر (2007) إلى أنها: قائمة من التوقعات التي تصف ما نتوقع أن يتعلمه الفرد ويستطيع أداءه بعد انتهاء عملية التعلم، وفي ضوء تلك المعايير يتم الحكم على الجودة النوعية لما استطاع الفرد أن يعرفه أو يؤديه، وهي معايير متعددة، منها: معايير المحتوى ومعايير الأداء ومعايير المناهج. كما يطلق المعيار على المستوى النموذجي المطلوب للأداء أو الإطار المرجعي الذي يقوم على أساسه الأداء الواقعي ويحدد مدى ابتعاده أو اقترابه من هذا المعيار. (الفتلاوي، 2008).

ويشير بعض الباحثين إلى أن مفهوم المعايير قد يتخذ عدة معان يمكن إجمالها في ثلاثة تصنيفات أساسية كما ذكرها (السعدوي والشمراني، 2016) وهي:

- قاعدة للسلوك: ترتكز على مبدأ أو قيم معينة تحدد هوية الفرد والتزاماته.
- متطلبات: تشكل مواصفات أو خصائص معينة.
- وحدة قياس: كوحدة المتر للأطوال أو الدرجة المئوية للحرارة.

ولكي تكتمل فائدة العمل بالمعايير فمن المهم أيضًا تحديد المؤشرات للمعايير، وتعني: مجموعة الدلائل والتعليقات والملاحظات الكمية والكيفية التي تصف الوضع أو الظاهرة المراد فحصها؛ للوصول إلى حكم معين وفقًا لمعايير متفق عليها. (الريس، 2015)، ولصياغة المعيار مواصفات، من أبرزها (الحسين، 2017):

- الدقة والوضوح.
- الشمول.
- الموضوعية.
- التكامل.
- الاستمرارية.
- البناء على أساس علمي.
- الصلاحية للتطبيق.
- الصلاحية للتحليل والمراجعة والتحسين المستمر.

وفي القطاع غير الربحي يمكن التركيز على بعض المعايير لتعظيم الأثر، ومنها:

- معايير الجودة المؤسسية والكفاءة: وتهتم بالحوكمة، والشفافية المالية، وتنويع مصادر التمويل، وكفاءة الإنفاق التشغيلي (نسبة التكاليف الإدارية إلى البرامجية)، وفاعلية الشراكات المجتمعية.

- معايير التعلّم والتطوير المؤسسي: وتتعلق بجودة البرامج المقدمة، ومدى تطابقها مع الاحتياجات الفعلية، وتطوير كفايات العاملين، وتوثيق الدروس المستفادة، والإفادة منها في تحسين الأداء المؤسسي(Luna-Bazaldua et al., 2025) .

وقد جاءت دراسة الجهيمان والمشعل (2025) بهدف التعرف على واقع إدارة المشاريع التربوية بالجمعيات الشبابية بالسعودية في ضوء نظام MEAL وبيان أدوات المتابعة والتقييم المطبقة في المشاريع التربوية والتعرف على الصعوبات المعرفية والإدارية التي تحول دون تطبيق هذا النظام مع تقديم تصور مقترح، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي وتكون مجتمع الدراسة من (97) مديرًا تنفيذيًا و (60) مديرا، كما بلغت عينة البحث (83) من المدراء التنفيذين ومدراء المشاريع وتوصل البحث إلى عدد من النتائج، منها: موافقة عينة البحث على واقع إدارة المشاريع التربوية بالجمعيات الشبابية في ضوء نظام MEAL بدرجة عالية كما تمثلت نتائج الصعوبات المعرفية التي تحول دون تطبيق النظام بدرجة تقدير عالية.

ومن خلال العمل بالمعايير، بحيث يتم تصميمها في ضوء طبيعة وخصائص القطاع غير الربحي مع الأخذ بالمواصفات الخاصة بالمعايير وتصميمها، فإنه يتوقع أن تحقق برامج ومشاريع القطاع غير الربحي أهدافها ويتعاظم أثرها، وهذا ما يتضح في العنصر التالي.

أساليب تعظيم الأثر المجتمعي لبرامج القطاع غير الربحي:

يهدف القطاع غير الربحي إلى تحقيق أهداف مباشرة وغير مباشرة في المجتمع كما أنه أيضًا يسمو إلى تحقيق هدف نفع وتعظيم الأجر للمتبرع بشتى أنواع التبرع، ولهذا فهو يسعى نحو تحقيق أعلى درجات النفع المجتمعي من خلال مشاريعه وبرامجه، ففي الحديث عن أبي هريرة – رضي الله عنه- أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال: إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة: إلا من صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له" (مسلم، 1955، ح4310)، ولذا فإن" الفعل الذي يتعدى نفعه صاحبه إلى غيره والمتجاوز أثر فاعله إلى نفع غيره فهو أفضل وأعظم أجرًا من الفعل المقصور على صاحبه" (البورنو،2003، ص 490/9).

ومن خلال نظرة سريعة حول مشاريع وبرامج القطاع غير الربحي يتضح مستوى التنوع في استهداف نوع ومستوى الأثر سواء على نطاق البرامج التعليمية والتثقيفية ذات المدد القصيرة أو المشاريع والبرامج الممتدة التي تحاول امتداد الأثر بعد الانتهاء منها مما يتطلب متابعة المستفيدين، وفي ذلك تحقيق مصلحة مؤكدة للمجتمع ومصلحة للمانحين والمتبرعين، ولذا حرصت رؤية المملكة العربية السعودية 2030 على رفع نسبة المشروعات التنموية ذات الأثر الاجتماعي إلى 33% (العبدي والشمراني وداهم،1445)، كما توصي دراسة الخمشي والتوم (2023) بتشجيع منظمات القطاع غير الربحي على التركيز على أدوات الاستثمار الاجتماعي.

والأثر الاجتماعي هو: مجموع التغييرات الإيجابية أو السلبية، المباشرة أو غير المباشرة التي تُحدثها منظمة ما في المجتمع أو البيئة، سواء كانت تغييرات فورية أو طويلة الأمد، ويعد قياسه مهمًا لأن فيه بناء المصداقية وكسب ثقة الممولين والشركاء وضمان الشفافية في استخدام الموارد واستقطاب التمويل المستدام والشراكات الاستراتيجية، وتحسين الفعالية عبر تصحيح مسار المشاريع باستمرار، ويمكن يتحقق قياس الأثر الاجتماعي من خلال ما يلي: (كلية إيسادي، د.ت):

1.تحديد أهداف ذكية :(SMART) محددة، قابلة للقياس، واقعية، ذات صلة، ومحددة زمنيًا

2.تحديد أصحاب المصلحة :المستفيدون، الممولون، المتطوعون، والمجتمعات المحلية

3.اختيار المؤشرات المناسبة :كمية (وظائف، انبعاثات) وكيفية (رفاهية، تمكين)

4.جمع البيانات وتحليلها بأساليب منهجية ودقيقة

5.تفسير النتائج وربطها بالأهداف الموضوعة

6.التواصل والشفافية :نشر النتائج لتعزيز الثقة وإعادة تصميم المشاريع.

ومن أبرز المنهجيات المستخدمة في قياس الأثر الاجتماعي:

- منهجية SROI: حساب القيمة الاجتماعية مقابل كل ريال مُستثمَر.
- نظرية التغيير: ربط الأنشطة بالنتائج والأثر النهائي.

فالنجاح الحقيقي للمنظمات غير الربحية لا يُقاس بعدد الأنشطة، بل بعمق التغيير الذي تُحدثه في حياة الناس والمجتمعات.

كما أنه يتطلب عند قياس الأثر الاجتماعي تقدير حجم التغير الذي أحدثته المنظمة وعمق مدته في المجتمع المستهدف من خلال عدة مؤشرات، وهي:

- عدد المستفيدين.
- درجة انتشار التغيير.
- المدة التي سيدوم فيها التغير.
- نتائج التغير.
- حجم المنفعة التي قدمت.

ويُقاس الأثر الاجتماعي الحقيقي بما أحدثته البرامج والمبادرات من تغييرات إيجابية في حياة المستفيدين والمجتمع، وليس بمجرد عدد الأنشطة المنفذة أو أعداد المستفيدين، بل بحجم المشكلات التي أسهمت في معالجتها أو الحد منها (الخمشي والتوم، 2023). وتعد نظرية التغيير ذات عناصر، وهي (باسريدة، 2022):

- تحديد الهدف بعيد المدى.
- تحديد المتطلبات.
- وضع المؤشرات.
- اقتراح التدخلات.
- وضع الافتراضات.
- ونظرًا لتعدد استراتيجيات التغيير فعلى المنظمات والجمعيات في القطاع غير الربحي أن تختار الأنسب لها ولطبيعة عملها وأهدافها، فهناك بعض العوامل المؤثرة في اختيار استراتيجية التغيير كما ينقل جمعة (2019) فمنها: أهداف التغيير والجهة المستهدفة والموارد المتاحة.

وكلما ازداد اهتمام القطاع غير الربحي بالأثر وتعظيمه أكثر من اهتمامه بالمخرجات الكمية، تحقق – بإذن الله – النفع للقطاع والمجتمع والمانحين على حد سواء.

وفي هذا السياق، هدفت دراسة ماس وليكت (Maas & Liket, 2011) إلى تصنيف أساليب قياس الأثر الاجتماعي في ظل تعدد الأدوات والنماذج المستخدمة واختلاف أغراضها. واعتمدت الدراسة على تحليل وتصنيف ثلاثين أسلوبًا معاصرًا لقياس الأثر الاجتماعي وفق مجموعة من الأبعاد، منها: الغرض من القياس، والإطار الزمني، والتوجه، والمنظور، وطبيعة المقاربة المستخدمة. وقد خلصت الدراسة إلى أن أساليب قياس الأثر الاجتماعي ليست متجانسة، وأن اختيار الأسلوب المناسب ينبغي أن يرتبط بطبيعة المنظمة، والغرض من التقويم، والمرحلة الزمنية، ونوعية أصحاب المصلحة. وتفيد هذه

الدراسة البحث الحالي في تأكيد عدم وجود أداة قياس واحدة تصلح لجميع المنظمات غير الربحية، وتدعم الحاجة إلى بناء معايير تقويمية تتناسب مع طبيعة القطاع غير الربحي والقيم المراد تعزيزها.

كما هدفت دراسة باغنولي وميغالي (Bagnoli & Megali, 2011) إلى بناء نظام لقياس الأداء في المؤسسات الاجتماعية من خلال نموذج متعدد الأبعاد يجمع بين الأداء الاقتصادي والمالي، والفاعلية الاجتماعية، والشرعية المؤسسية. واعتمدت الدراسة على تأصيل نظري وتطبيق تجريبي في إحدى المؤسسات الإيطالية، حيث ميّزت بين قياس حجم الخدمات المقدمة وجودتها وأثرها في المستفيدين والمجتمع، وبين قياس مدى الالتزام بالقوانين والرسالة المؤسسية. وخلصت الدراسة إلى أن أداء المؤسسات ذات الرسالة الاجتماعية لا يمكن اختزاله في المؤشرات المالية أو التشغيلية فقط، بل ينبغي أن يشمل قياس الأثر الاجتماعي ومستوى الشرعية المؤسسية، وهو ما يؤكد أهمية تبني منظور شامل عند تقويم برامج القطاع غير الربحي ومبادراته.

وهدفت دراسة بنجامين (Benjamin, 2012) إلى تحليل أدلة قياس النتائج في المنظمات غير الربحية، وبيان انتقالها من تتبع الأنشطة إلى التركيز على العمل الميداني الأمامي مع المستفيدين. واعتمدت الدراسة على مراجعة عشرة أدلة لقياس النتائج، إلى جانب مراجعة أدبيات العمل الميداني في أنواع مختلفة من المنظمات غير الربحية، وخلصت إلى أن قياس النتائج قد يساعد في تحسين الأداء، لكنه قد يسيء إلى توصيف الأداء إذا اختزل العمل الميداني في مؤشرات كمية لا تعبر عن العلاقات الإنسانية والتعديلات الفردية في الخدمات. وتعد هذه النتيجة مهمة للدراسة الحالية لأن تعزيز القيم يتضمن تغيرات سلوكية قد لا تظهر في المؤشرات العددية المباشرة؛ ومن ثم ينبغي أن يجمع التقويم بين الأدلة الكمية والنوعية، وبين المؤشرات الرسمية وآراء المستفيدين والعاملين.

كما جاءت دراسة إبراهيم ورانغان (Ebrahim & Rangan, 2014) بهدف بناء إطار لقياس حجم ونطاق الأداء الاجتماعي في المنظمات ذات الرسالة الاجتماعية، في ظل تزايد الضغوط لإثبات الأثر، واعتمدت على تحليل مفاهيمي مدعوم بحالات تطبيقية، وانطلقت من أن قياس الأداء ينبغي أن يتحدد وفق رسالة المنظمة، ونطاق تدخلها، وموقعها في سلسلة النتائج. وخلصت إلى أن المنظمات ليست جميعها مطالبة بقياس الأثر طويل المدى بالطريقة نفسها؛ فبعض المنظمات يكون الأنسب لها قياس المخرجات أو النتائج الوسيطة، بينما تقيس منظمات أخرى الأثر النهائي إذا كان ذلك متسقًا مع رسالتها وقدرتها. وتفيد هذه الدراسة البحث الحالي في ضرورة بناء معايير متدرجة لتقويم تعزيز القيم؛ فبعض المنظمات قد تُقوّم وفق قدرة برامجها على إنتاج نتائج سلوكية مباشرة، بينما تُقوّم منظمات أخرى وفق قدرتها على التأثير في البيئة المجتمعية أو المؤسسية الأوسع.

كما جاءت دراسة غريكو وآخرون (Grieco et al., 2015) بهدف تصنيف نماذج تقييم الأثر الاجتماعي في المؤسسات الاجتماعية، في ظل كثرة النماذج وغياب نظام تصنيفي واضح، واعتمدت على تحليل عنقودي هرمي لستة وسبعين نموذجًا لتقييم الأثر الاجتماعي، بهدف تجميعها في فئات كبرى تساعد المؤسسات الاجتماعية على اختيار النموذج الملائم. وخلصت إلى أن مجال تقييم الأثر الاجتماعي يتسم بالتشتت والتداخل، وأن اختيار نموذج القياس لا بد أن يكون مرتبطًا بطبيعة المؤسسة وأهدافها وقدراتها وأصحاب المصلحة، وهدفت دراسة الخمشي والتوم (2023) إلى معرفة الأثر الاجتماعي والاقتصادي والذاتي للاستثمار الاجتماعي في منظمات القطاع غير الربحي وأهم التحديثات التي تواجهه من وجهة نظر المستفيدين واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي واستخدمت أداة الاستبانة الإلكترونية، وعينة الدراسة تمثلت في المستفيدين في جمعية اكتفاء والمستفيدين في تراحم، وتوصلت الدراسة إلى أن الأثر الاجتماعي تمثل في الشعور بالاستقرار الاجتماعي واكتساب العلاقات الجيدة في مجال العمل الذي حصل عليه من خلال مبادرات القطاع غير الربحي.

مما سبق يتضح أهمية التوجه نحو الاهتمام بتحقيق أثر برامج ومشاريع القطاع غير الربحي وتعظيمها للأثر؛ تحقيقًا للمصلحة والنتائج الشرعية للمانحين والعاملين، وليس مجرد القيام بالتنفيذ، وإن كان هذا يحقق الكم لكن ليس هو المستهدف الحقيقي، مما يؤكد أهمية التوصل إلى معايير يمكن في ضوئها تحقيق الأثر وتعظيمه، وفي المملكة العربية السعودية تؤكد رؤيتها على نوعية ومستوى مهام وأدوار القطاع غير الربحي ومساهمته الفعالة في المجتمع، وهذا ما يظهر في العنصر التالي.

رؤية المملكة العربية السعودية 2030 في تعزيز القيم:

جاءت رؤية المملكة العربية السعودية 2030 كركيزة وخارطة للتطوير والتوجهات المستقبلية، وعدم إغفال القطاع غير الربحي ومساهمته في المجتمع وأدواره في تحقيق مستهدفات الرؤية، بل ومنذ انطلاق الرؤية سعت إلى دعم القطاع غير الربحي وجعله ركنًا من أركان التنمية. (العبدي والشمراني وداهم،1445هـ)، ومن أهم الأدوار المناطة بالقطاع غير الربحي؛ تعزيز القيم، كما يشير الصغير (2025) إلى أن الرؤية أكدت منذ انطلاقها على سعيها لتحقيق القيم الإسلامية وتطبيقها في المجتمع ومن أبرز تلك القيم: تعزيز قيم الوسطية والانضباط والتسامح وتعزيز قيم الإتقان وتعزيز قيم العدالة والشفافية وتعزيز قيم العزيمة والمثابرة (الصغير،2025)، وقد حددت دراسة مؤسسة الملك خالد الخيرية (2018) خمسة أهداف استراتيجية من إجمالي أهداف الرؤية 2030 يسهم القطاع غير الربحي في تحقيقها مباشرة أو غير مباشرة، وهي:

- تعزيز القيم الإسلامية والهوية الوطنية.
- تمكين حياة عامرة وصحية.
- تنمية الاقتصاد وتنويعه.
- زيادة معدلات التوظيف.
- تمكين المسؤولية الاجتماعية.

وتسعى رؤية المملكة العربية السعودية (2030) نحو تعزيز القيم من خلال استراتيجياتها وبرامجها المتعددة، فمثلًا ، من أدوار برنامج تنمية القدرات البشرية الذي يعد أحد البرامج التنفيذية لتحقيق الرؤية: تعزيز القيم الوطنية والاجتماعية من خلال:

- غرس القيم الوطنية وتعزيز المسؤولية الاجتماعية.
- تطوير القيم الأخلاقية. (مركز مرشاد، 2025).

كما تسهم برامج تحقيق الرؤية 2030 في تمكين القطاع غير الربحي من ترجمة أهداف الرؤية خاصة ما يتصل بالقيم، ولذا فإن من أهداف برنامج تحسين نمط الحياة: تعزيز القيم الإسلامية، كما أن من أهداف برنامج تعزيز الشخصية الوطنية: غرس المبادئ والقيم الوطنية وتعزيز الانتماء الوطني وقيم الإيجابية والمرونة وثقافة العمل الجاد. (الخالدي،2021).

وقد هدفت دراسة الحربي (2020) إلى الكشف عن القيم التربوية الواردة في رؤية المملكة العربية السعودية 2030 وتقديم تصور مقترح لتعزيز تلك القيم لدى طلبة الجامعات السعودية، واعتمدت الدراسة المنهج النوعي ومجموعة التركيز كأداة لجمع البيانات وتكونت عينة الخبراء من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية، وقد توصلت الدراسة إلى أن القيم التربوية التي وردت في وثيقة رؤية المملكة بلغت (44) قيمة، وقدمت الدراسة تصورًا مقترحًا من أجل تعزيز القيم التربوية المضمنة رؤية المملكة 2030 لدى طلبة الجامعات السعودية.

منهج الدراسة:

نظرًا لطبيعة مشكلة الدراسة وأهدافها وأسئلتها فقد استخدمت الدراسة:

- المنهج الوصفي المسحي، وهو: ذلك النوع من البحوث الذي يتم بواسطة استجواب جميع أفراد مجتمع البحث أو عينه كبيرة منهم وذلك بهدف وصف الظاهرة المدروسة من حيث طبيعتها ودرجة وجودها فقط دون أن يتجاوز ذلك إلى دراسة العلاقة أو استنتاج الأسباب مثلًا. (العساف، 2000).
- منهج تحليل المحتوى، وهو: كما عرفه بيرسلون نقلًا عن العساف (2000): عبارة عن طريقة بحث يتم تطبيقها من أجل الوصول إلى وصف كمي هادف ومنظم لمحتوى أسلوب الاتصال.

مجتمع الدراسة:

- وثيقة رؤية المملكة العربية السعودية (2030).
- جمعيات الطفولة في المملكة العربية السعودية، وعددها تقريبًا (48) جمعية طفولة.
- برامج تعزيز القيم في جمعيات الطفولة التابعة لمركز القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية، وعددها (30) برنامجًا.

عينة الدراسة:

- برامج تعزيز القيم لدى جمعيات الطفولة، التي لها عضوية في اللجنة التنسيقية لجمعيات الطفولة، وعددها (11) جمعية للطفولة.

أدوات الدراسة:

لتحقيق هدف الدراسة تم إعداد الأدوات التالية:

الأداة الأولى المقابلة:

اعتمد الباحث على أداة المقابلة شبه المنظمة، وهي أحد أنواع المقابلات، التي يعرفها (أبو علام،2014) بأنها: نوع من أنواع المقابلة التي لا تتبع أسئلتها اختيارات محددة، ولكن تصاغ الأسئلة بحيث تسمح بالإجابات الفردية، فيكون السؤال فيها مفتوحًا، ولكنه محدد للغاية في محتواه، وبناءً على ذلك حدد الباحث عناصر أسئلة المقابلة؛ للتوصل إلى معايير تعظيم الأثر في البرامج لدى القطاع غير الربحي، وتم عرض أداة المقابلة على المحكمين واستفاد الباحث من آرائهم وإجراء التعديلات على النسخة النهائية لاستمارة المقابلة.

واتبع الباحث الخطوات التالية لبناء أداة المقابلة:

- **تحديد الهدف من المقابلة:** الهدف من تصميم المقابلة التوصل إلى معايير تعظيم الأثر لبرامج القطاع غير الربحي، وذلك للإجابة عن السؤال الأول للدراسة.
- **تحديد نوع المقابلة:** اعتمدت هذه الدراسة على تصميم المقابلة الفردية شبه المنظمة، ذات الأسئلة المفتوحة.
- **اختيار المشاركين في المقابلة:** تم اختيار العينة بالطريقة القصدية، من المهتمين بالقطاع غير الربحي وعموم الأساتذة المختصين.

الأداة الثانية: استبانة للتوصل إلى معايير ومؤشرات تعظيم الأثر لبرامج تعزيز القيم لدى القطاع غير الربحي، وتم تصميم أداة الاستبانة في ضوء نتائج أداة المقابلة بحيث تم اقتراح بعض المؤشرات للمعايير وأدوات القياس.

صدق وثبات الاستبانة:

أولًا: الصدق:

للتحقق من صدق هذه الاستبانة تم الاعتماد على طريقتين هما:

- ✓ **الصدق الظاهري (صدق المحكمين):** *Face Validity*

حيث تم عرض الاستبانة على عدد من المحكمين الخبراء والمتخصصين وطلب منهم التحكيم العلمي وإبداء آرائهم، واستفاد الباحث من ملحوظاتهم وآرائهم.

صدق الاتساق الداخلي: ***Internal Consistency***

تم كذلك التحقق من صدق الاستبانة عن طريق الاتساق الداخلي وذلك باستخدام معامل ارتباط بيرسون *Pearson Correlation Coefficient* في حساب معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبانة والدرجة الكلية للبعد المنتمية إليه العبارة، وذلك للتأكد من مدى تماسك وتجانس عبارات كل بعد فيما بينها، فكانت معاملات الارتباط بين درجات عبارات الاستبانة والدرجة الكلية للبعد المنتمية إليه العبارة معاملات ارتباط موجبة ودالة إحصائيًا عند مستوى دلالة 0.01 كما تم كذلك التحقق من الاتساق الداخلي بين الأبعاد الفرعية للاستبانة، باستخدام معامل ارتباط بيرسون *Pearson Correlation Coefficient* في الكشف عن دلالة العلاقة بين درجات الأبعاد والدرجة الكلية للاستبانة، فكانت معاملات الارتباط بين درجات أبعاد الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة معاملات ارتباط موجبة ودالة إحصائيًا عند مستوى دلالة 0.01 وهو ما يؤكد اتساق وتجانس أبعاد الاستبانة فيما بينها وتماسكها مع بعضها البعض.

ثانيًا: الثبات

تم التحقق من ثبات درجات الاستبانة وأبعادها الفرعية باستخدام معامل ثبات ألفا كرونباخ *Alpha Cronbach* وقد بلغ معامل الثبات العام للاستبانة 0.955 وتراوحت معاملات ثبات الأبعاد الفرعية للاستبانة بين 0.900 و0.940، ومما سبق يتضح أن للاستبانة مؤشرات إحصائية جيدة (الصدق، الثبات) ويتأكد من ذلك صلاحية استخدامها في الدراسة الحالية.

ونتيجة لأداة المقابلة وأداة الاستبانة، فقد تم التوصل إلى معايير تعظيم الأثر لبرامج القطاع غير الربحي، بالإضافة إلى الاستفادة مما يلي:

- الدراسات السابقة المرتبطة بهذه الدراسة.
- الأدبيات المرتبطة بالمعايير وتصميمها.
- طبيعة وخصائص القطاع غير الربحي من خلال الإصدارات والتقارير ذات الصلة.
- الأدلة والمصادر الشرعية في مجال تعظيم النفع المتعدي وديمومة الوقف والتبرعات.
- نتيجة آراء الخبراء والمختصين من خلال أداة المقابلة.
- آراء المحكمين والخبراء من خلال أداة الاستبانة.
- التحكيم العلمي لقائمة معايير تعظيم الأثر لبرامج القطاع غير الربحي.

فبعد أن تم التوصل إلى الإجابات من خلال أداة المقابلة، خضعت بيانات المقابلات لتحليل موضوعي بهدف التوصل إلى الأفكار الرئيسية والمؤشرات ثم دمج المؤشرات المتشابهة وإعادة تصنيفها، وعرضها مرة أخرى على بعض المحكمين بهدف التحقق من ملاءمتها وشمولها والاستفادة من آرائهم وتعديلاتهم للوصول إلى الصياغة النهائية للمعايير التي اشتملت على ستة معايير.

- تكونت قائمة المعايير بعد المراجعة والتحكيم من (6) معايير مع المؤشرات والمحكات لمستويات الأداء وأدوات القياس المقترحة، وسيأتي الحديث عن المعايير في نتائج الدراسة في الإجابة عن السؤال الأول.

الأداة الثالثة: بطاقة تحليل المحتوى: تم إعداد بطاقة تحليل المحتوى بهدف الكشف عن مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030 في تعزيز القيم، حيث تكونت من عدة مجالات، وذلك من خلال الرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة المتعلقة بهذه الدراسة، وتم التحقق من صدقها وثباتها.

1- تحديد الهدف من التحليل

الهدف من التحليل هو الكشف عن مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030 في مجال تعزيز القيم في برامج القطاع غير الربحي.

3-**تحديد فئات التحليل:** يعتمد نجاح تحليل المحتوى على عوامل عدة من أهمها التحديد الدقيق لفئات التحليل، وفي هذه الدراسة حددت فئات التحليل في (قائمة مجالات مستهدفات رؤية المملكة 2030 في مجال تعزيز القيم والمتمثلة في:

- تعزيز القيم الدينية
- تعزيز قيم الهوية الوطنية والإرث الثقافي
- تعزيز القيم الإدارية: الحوكمة والنزاهة والشفافية
- تعزيز القيم الاجتماعية والأسرية وبناء الشخصية
- تعزيز قيم المسؤولية والمواطنة

3- تحديد وحدات التحليل

توجد وحدات متعددة لتحليل المحتوى، وسأعتمد في هذه الدراسة على الموضوع كوحدة للتحليل.

4- تحديد عينة التحليل

تمثلت عينة التحليل في وثيقة رؤية المملكة العربية السعودية وعدد صفاحتها (81) صفحة.

5- إعداد بطاقة التحليل

اشتملت البطاقة على فئات التحليل (محاور مستهدفات الرؤية في مجال تعزيز القيم).

6- تحليل رؤية المملكة العربية السعودية 2030

تم تحليل رؤية المملكة العربية السعودية لكامل صفحاتها وفصولها، وسيتم الحديث عن مستهدفات رؤية المملكة 2030 في نتائج الدراسة في الإجابة على السؤال الثاني.

الأداة الرابعة: استمارة التقويم: بهدف تقويم برامج تعزيز القيم لدى القطاع غير الربحي في ضوء معايير تعظيم الأثر المجتمعي ومستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030، تكونت الأداة من محوري معايير تعظيم الأثر ومحور مستهدفات رؤية المملكة 2030 في مجال تعزيز القيم وفقًا لنتائج الأدوات السابقة: المقابلة والاستبانة وتحليل المحتوى، وتم عرضها على المحكمين والاستفادة من آرائهم وملاحظاتهم.

(ثالثًا): الأساليب الإحصائية المستخدمة

- التكرارات.
- النسب المئوية.
- معادلة هولستي (Holisti) لحساب ثبات التحليل.
- معامل ارتباط بيرسون لقياس الارتباط.

- معامل ثبات ألفا كرونباخ Alpha Cronbach

نتائج الدراسة:

فيما يلي نعرض بالتفصيل نتائج الدراسة بعد عملية جمع البيانات وتحليلها، كما يلي:

النتائج المتعلقة بالإجابة على السؤال الأول:

ما معايير تعظيم الأثر المجتمعي لبرامج تعزيز القيم لدى القطاع غير الربحي من وجهة نظر الخبراء والمختصين؟

من خلال التعرف على وجهة نظر الخبراء والمختصين حول معايير تعظيم الأثر المجتمعي لبرامج تعزيز القيم لدى القطاع غير الربحي، استخدمت الدراسة للإجابة على هذا السؤال أداتي: المقابلة والاستبانة، واستفاد الباحث من آراء الخبراء والمختصين في أهمية تضمينها للمؤشرات ومؤشرات الأداء وأدوات القياس، وخلصت الدراسة إلى المعايير التالية:

المعيار الأول:

المعيار	المؤشرات	مستويات الأداء	أدوات القياس المقترحة
وضوح استراتيجية تحقيق الأثر "وضوح المنهجية التي تربط بين التدخلات والنتائج وصولا إلى الأثر المستهدف"	- الدقة الأكاديمية والمنهجية في تشخيص ووصف المشكلة أو الفجوة المجتمعية المراد علاجها. - نسبة المرجعية لبيانات إحصائية ودراسات واقعية موثوقة ومبنية على أدلة عند صياغة الأهداف. - صياغة الأثر النهائي بعبارات واضحة، محددة، وقابلة للقياس.	*مبتدئ:* أهداف عامة وموسعة تعبر عن تطلعات نظرية غير متصلة بواقع الفجوة المجتمعية أو احتياجات الفئة. *متوسط:* وصف عام للمشكلة مع صياغة أهداف تقليدية تفتقر للدقة السببية الكاملة والربط بين الأنشطة والأثر. *متقن:* صياغة استراتيجية أثر ذكية (SMART) تستهدف علاج مشكلة محددة بناءً على دراسة مسح احتياجات موثقة. *متقدم:* إطار استراتيجي محكم ومفصل، بلغة سلوكية دقيقة يعكس الأولويات الوطنية والتوجهات الاستراتيجية الكبرى بوضوح تام للمعالجة أو التطوير.	- وثائق وتقارير مسح الاحتياجات وتحليل الواقع. - وثيقة وإطار نموذج نظرية التغيير. - مؤشرات الأداء الاستراتيجية (KPIs)

والمعيار أعلاه يتحدث عن وضوح استراتيجية تحقيق الأثر، من حيث توفر منهجية تربط بين التدخلات والنتائج حتى مرحلة الأثر المستهدف ويتكون هذا المعيار من: ثلاثة مؤشرات وأربعة مستويات للأداء، كما تم تقديم بعض الأدوات المقترحة للقياس.

المعيار الثاني:

المعيار	المؤشرات	مستويات الأداء	أدوات القياس المقترحة
العلمية في البناء والتصميم " الاستناد للأدلة العلمية والمنهجيات الموثوقة في جميع المكونات والعناصر"	- وضوح المنهجية العلمية واتساق التصميم مع النظريات والمناهج التربوية والاجتماعية المعتمدة. - صحة ومنطقية العلاقة السببية بين حزمة الأنشطة والتصميم البرامجي وبين الأثر النهائي المتوقع. - إخضاع النموذج للعمل والتجربة الاستطلاعية قبل التوسع والتعميم.	*مبتدئ*: تصميم أنشطة عشوائية أو تقليدية قائمة على الانطباعات الفردية دون سند علمي أو إطار نظري موثق. *متوسط*: تبني إطار نظري عام دون تفكيكه إجرائيًا أو ربطه منطقيًا ومباشرًا بأنشطة البرنامج الميدانية. *متقن*: تصميم مبرهن علميًا يستند إلى نظرية تغيير واضحة، وخضع لتجربة استطلاعية. *متقدم*: نموذج معرفي وإجرائي متكامل، خضع للتحكيم العلمي والتجريب، وأثبت صحة علاقاته السببية إحصائيًا وعمليًا.	تقارير ونماذج التحكيم العلمي من لجان الخبراء والمختصين. مصفوفات المدى والتتابع الأفقية والرأسية. تقارير نتائج المجموعات التجريبية الاستطلاعية

والمعيار أعلاه يتحدث عن العلمية في البناء والتصميم، بحيث يتم الاستناد للأدلة العلمية والمنهجيات الموثوقة في جميع المكونات والعناصر للبرنامج والمشروعات، مع تحديد ثلاثة مؤشرات لهذا المعيار وأربعة مستويات للأداء وبعض الأدوات المقترحة للقياس.

المعيار الثالث:

المعيار	المؤشرات	مستويات الأداء	أدوات القياس المقترحة
البعد الزمني للأثر " مراعاة التوقيت والتسلسل الزمني واستدامة الأثر عند تصميم البرنامج وتنفيذ"	- مدى ملاءمة المدة الزمنية المخصصة للبرنامج علميًا وعمليًا لإحداث الأثر والتحول السلوكي المستهدف. - جدولة زمنية منضبطة ومحددة لقياس الأثر البعدي بعد مرور مدة كافية من انتهاء التنفيذ لضمان استقراره وثباته. - اتساق وملاءمة مواقيت وأزمنة التنفيذ الميداني مع الخصائص الديموغرافية والاحتياجات الحقيقية للمستفيدين.	*مبتدئ*: جدول زمني عشوائي أو مضغوط بشكل مخل، لا يراعي الفروق الفردية أو متطلبات نضج الأثر التنموي السلوكي. *متوسط*: تحديد مدة البرنامج بشكل تقليدي، مع غياب كلي لجدولة زمنية مبرمجة للقياس البعدي الممتد. *متقن*: تخطيط زمني علمي متوازن يضمن استيعاب الأنشطة وتحقيق التحول السلوكي، مع جدولة واضحة للقياس البعدي الثابت. *متقدم*: هندسة زمنية مرنة وتكاملية تراعي التدرج النمائي، ومواقيت مثالية تلائم ظروف المستفيدين، مع نظام قياس طولي مجدول يثبت ثبات واستقرار الأثر التراكمي.	- الخطة الزمنية التنفيذية الشاملة ومصفوفات المتابعة. - جداول ومخططات قياس الأثر البعدي الطولي الممتد. - تقارير الملاءمة السياقية والزمنية لخصائص واحتياجات الفئة المستهدفة.

والمعيار أعلاه يتضمن البعد الزمني للأثر، وخلاصته أن يتم مراعاة التوقيت والتسلسل الزمني واستدامة الأثر عند تصميم البرنامج وتنفيذه، مع ثلاثة مؤشرات وأربعة مستويات للأداء وبعض الأدوات المقترحة للقياس.

المعيار الرابع:

المعيار	المؤشرات	مستويات الأداء	أدوات القياس المقترحة
المرونة وسهولة التعديل "قدرة البرنامج/ المشروع على التكيف مع المتغيرات وإجراء التعديلات دون الإخلال بجودة الأهداف والأثر"	- مدى توفر قنوات ديناميكية سريعة لجمع ومعالجة التغذية الراجعة (Feedback) الميدانية الفورية. - مرونة آليات التنفيذ وقابليتها للتعديل والابتكار لمواجهة التحديات الطارئة دون المساس بالجوهر والأثر.	*مبتدئ*: خطة تنفيذية جامدة ترفض أي تعديل ميداني وتتجاهل التغذية الراجعة من الممارسين أو المستفيدين. *متوسط*: استجابة بطيئة وجزئية للملاحظات دون إحداث تطوير حقيقي في الأدوات والوسائل التنفيذية. *متقن*: تعديل تكتيكي منظم وموثق للأدوات والأنشطة بناءً على مؤشرات التغذية الراجعة مع رصد دائم للدروس المستفادة. *متقدم*: نموذج مرن، يستبق الأزمات بالابتكار والحلول البديلة، ويوظف النتائج البينية لإعادة هيكلة التنفيذ فوريًا بمرونة تامة.	- سجلات رصد التغذية الراجعة الدورية وتقارير التحديات الميدانية. - مصفوفة تقييم وتحليل المخاطر البرامجية المرنة. - استبانات ومقاييس التقييم الذاتي ورضا الممارسين والمستفيدين عن الأدوات.

والمعيار أعلاه يتحدث عن المرونة وسهولة التعديل، بحيث يتسم البرنامج والمشروع بالقدرة على التكيف مع المتغيرات وإجراء التعديلات دون الإخلال بجودة الأهداف والأثر، وتم اقتراح مؤشرين وأربعة مستويات للأداء وبعض الأدوات المقترحة للقياس.

المعيار الخامس:

المعيار	المؤشرات	مستويات الأداء	أدوات القياس المقترحة
القابلية للتوسع " قدرة البرنامج/ المشروع	- توفر نمذجة ميسرة وموثقة لهيكل العمل البرامجي ومساراته الإجرائية. - مدى إمكانية التوسع الأفقي	*مبتدئ*: نموذج غامض أو غير مكتوب، يعتمد على أشخاص وموارد حصرية تمنع تكراره	- أدلة النمذجة الإجرائية والحقائب البرامجية الشاملة. - تقارير دراسات الحالة

المعيار	المؤشرات	مستويات الأداء	أدوات القياس المقترحة
على إعادة تطبيقه وتوسيعه في سياقات مختلفة مع المحافظة على جودة التنفيذ ومستوى الأثر المتحقق"	(الانتشار الجغرافي والتعميم) أو التوسع الرأسي (زيادة عمق الأثر). - مرونة وسهولة نقل التجربة والبرنامج وتطبيقهما في سياقات ومؤسسات مختلفة بكفاءة متكافئة.	خارج النطاق الضيق. *متوسط*: نموذج موثق جزئيًا، لكنه يتطلب إشرافًا مباشرًا ومكثفًا من الفريق الأصلي لإعادة تطبيقه. *متقن*: دليل إجرائي مرن ومنمذج يسهل نقله مكانيًا وزمانيًا دون فقدان الجودة والأثر الأصلي. *متقدم*: نموذج مبرر الكفاءة ذو نمذجة سليمة وحزم برامجية متكاملة بخطوات واضحة تتكيف تلقائيًا مع البيئات المختلفة للتوسع.	للتوسع التجريبي. - قوائم تحقق الجاهزية للسياق والتنفيذ

والمعيار أعلاه يتحدد بالقابلية للتوسع، بحيث يتسم البرنامج والمشروع بقدرته وإمكانية إعادة التطبيق وتوسيعه في سياقات مختلفة مع المحافظة على جودة التنفيذ ومستوى الأثر المتحقق، كما تم تحديد ثلاثة مؤشرات وأربعة مستويات للأداء واقتراح أدوات للقياس.

المعيار السادس:

المعيار	المؤشرات	مستويات الأداء	أدوات القياس المقترحة
الأثر التراكمي الممتد "مدى نجاح وقدرة البرنامج / المشروع على إحداث أثر مستمر بعد انتهاء التدخل، واستثمار المعرفة المتولدة في تطوير	- نسبة الفرص التنموية والمستدامة المتولدة ذاتيًا للمستفيدين بعد إغلاق البرنامج. - اتسام التصميم البرامجي بالاستدامة التشغيلية أو المالية الذاتية. - توافر أنشطة وآليات المتابعة الممتدة	*مبتدئ*: ينقطع أثر التحول السلوكي أو التنموي للمستفيد فور انتهاء فترة الدعم المباشر للبرنامج. *متوسط*: يستمر الأثر لفترة وجيزة (أقل من 3 أشهر) مع غياب نظام مستدام للمتابعة أو التوليد الذاتي للفرص.	- دراسات الأثر الطولية. - استبانات ومقابلات المتابعة البعدية المقننة. - تقارير الحوكمة المالية ونماذج الاستدامة الاستثمارية للمشروع البرامجي.

المعيار	المؤشرات	مستويات الأداء	أدوات القياس المقترحة
البرامج المستقبلية"	للمستفيدين بعد التنفيذ، وربط نظام التحفيز للمستفيد بتحقق وثبات الأثر.	*متقن*: يستمر الأثر لأكثر من 6 شهور مع وجود آلية تتبع ودعم دورية مدمجة في أصل التصميم البرامجي. *متقدم*: نموذج تنموي مستدام ذاتيًا بالكامل، يولد فرصًا تراكمية متجددة، ويقترن بحوافز تمكينية ترتبط باستمرارية الأثر الفعلي وثباته.	

والمعيار أعلاه يتحدث عن الأثر التراكمي الممتد، أي مدى نجاح وقدرة البرنامج / المشروع على إحداث أثر مستمر بعد انتهاء التدخل، واستثمار المعرفة المتولدة في تطوير البرامج المستقبلية، وجاء بمؤشرين وأربعة مستويات للأداء وبعض الأدوات المقترحة للقياس.

ويتضح من خلال الجداول أعلاه تصميم ستة معايير، لكل معيار تعريفه الخاص ثم المؤشرات ومستويات الأداء وأدوات القياس المقترحة لكل معيار على حدة، مما يسهل عملية تعظيم الأثر المجتمعي لبرامج القطاع غير الربحي عند التصميم والتقويم، وهذا يؤكد أهمية الاهتمام بما يتعلق بالأثر وتعظيمه وبناء معايير تقويمية ملائمة للقطاع والأخذ بالمواصفات الخاصة بالمعايير وتصميمها كما في دراسة: (Bagnoli & Megali, 2011) ودراسة (Maas & Liket, 2011) ودراسة (Ebrahim & Rangan, 2014)ودراسة (الجهيمان والمشعل،2025).

النتائج المتعلقة بالإجابة على السؤال الثاني:

- **ما مستهدفات رؤية المملكة 2030 في مجال تعزيز القيم؟**

للإجابة على هذا السؤال استخدمت الدراسة أداة تحليل المحتوى، وتوصلت إلى مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية في مجال تعزيز القيم، وبعد قراءة وتحليل علمي لوثيقة رؤية المملكة العربية السعودية (2030)، فقد توصلت الدراسة إلى أنه يمكن إجمال مستهدفات الرؤية (2030) في مجال تعزيز القيم في خمسة مجالات، كما يلي:

م	مجالات مستهدفات رؤية المملكة 2030 في مجال تعزيز القيم	الوصف
1	تعزيز القيم الدينية	تنمية السلوك والمبادئ المستمدة من الشريعة الإسلامية بما ينمي علاقة الإنسان بخالقه، ويهذب سلوكه، ويوجه ممارساته وفق القيم.
2	تعزيز قيم الهوية الوطنية والإرث الثقافي	ترسيخ الانتماء الوطني والاعتزاز بالهوية السعودية والمحافظة على الإرث الثقافي، بما ينمي المشاركة مجتمعيًا وثقافيًا.

م	مجالات مستهدفات رؤية المملكة 2030 في مجال تعزيز القيم	الوصف
3	تعزيز القيم الإدارية: الحوكمة والنزاهة والشفافية	تنمية الممارسات الإدارية القائمة على المساءلة والشفافية والنزاهة والالتزام بالحوكمة، بما يحقق الكفاءة والثقة المؤسسية.
4	تعزيز القيم الاجتماعية والأسرية وبناء الشخصية	تنمية السلوك والقيم التي تعزز العلاقات الأسرية والاجتماعية الإيجابية، وتسهم في بناء شخصية متوازنة ومسؤولة وقادرة على المشاركة و التفاعل البنّاء.
5	تعزيز قيم المسؤولية والمواطنة	تنمية وعي الإنسان بحقوقه وواجباته، وتعزيز التزامه بالمسؤولية تجاه مجتمعه ووطنه، ومشاركته الإيجابية في تحقيق المصلحة العامة

ويتضح أن مستهدفات القيم في الرؤية (2030) يمكن إجمالها في خمسة مجالات في الرؤية (2030) وهي مضمنة في صفحات وموضوعات متعددة في الرؤية مما يعطيها الوزن والاهتمام الكبير سواء على المستوى الفردي أو الجماعي والمؤسسي، وهي متنوعة ما بين القيم الدينية وقيم الهوية الوطنية والإرث الثقافي والقيم الإدارية والقيم الاجتماعية والأسرية وبناء الشخصية ثم قيم المسؤولية والمواطنة، وكل مجال من هذه المجالات يتضمن قيما مفردة ذات صلة بالمجال ووصفه، مما يسهل على المهتمين والمختصين استهداف المجال المراد الاهتمام به وتنميته وتصميم البرامج والمشاريع حوله بهدف تعزيزها لدى المستفيدين.

كما يمكن أيضًا من خلال هذه المجالات سهولة تحديد معيار التقويم حسب كل مجال، وهذه النتيجة تختلف عن نتيجة دراسة الحربي (2020)، حيث إن الدراسة الحالية تهدف للكشف عن مستهدفات الرؤية 2030 في مجال تعزيز القيم أما دراسة الحربي (2020) فقد توصلت إلى عدد من القيم المفردة، بينما تتفق مع دراسة الصغير (2025) في أهمية تعزيز القيم بالقطاع غير الربحي.

النتائج المتعلقة بالإجابة على السؤال الثالث:

- **ما تقويم برامج تعزيز القيم لدى القطاع غير الربحي في ضوء معايير تعظيم الأثر المجتمعي؟**

بعد تحديد معايير تعظيم الأثر المجتمعي وتصميم أداة التقويم لبرامج تعزيز القيم لدى القطاع غير الربحي، من خلال مراجعة (30) برنامجًا، مع تحديد تصنيف للحكم النوعي لكل نسبة، تم الأخذ بالتصنيف الرباعي، وتقسيم مدى النسبة (0 – 100%) إلى أربعة مستويات متساوية، كما يلي:

النسبة	الوصف
0 – 25%	ضعيف
25 -50%	منخفض
50 – 75%	متوسط
75 – 100%	مرتفع

وقد جاءت نتيجة تقويم برامج تعزيز القيم لدى القطاع غير الربحي في ضوء معايير تعظيم الأثر المجتمعي، والمقدمة من جمعيات الطفولة، والبالغ عددها (30) برنامجًا، كالتالي:

المعيار	نسبة التو افر بالبرنامج	التفسير
وضوح استراتيجية تحقيق الأثر	%16.67	ضعيف
العلمية في البناء والتصميم	%53.33	متوسط
البعد الزمني للأثر	%20.00	ضعيف
المرونة وسهولة التعديل	%76.67	مرتفع
القابلية للتوسع	%76.67	مرتفع
الأثر التراكمي الممتد	%20.00	ضعيف

وبالنظر في الجدول أعلاه، يلاحظ أن نتائج التقويم لبرامج تعزيز القيم لدى القطاع غير الربحي قد أظهرت تباينًا في مستوى تحقيق معايير تعظيم الأثر المجتمعي، إذ جاء المعياران الرابع: (المرونة وسهولة التعديل) والخامس: (القابلية للتوسع) بمستوى تحقق مرتفع بنسبة (76.67%) لكل منهما، وهذا يعطي دلالة بأن تصميم البرامج وفقًا لمؤشرات المعيار الرابع والمعيار الخامس متوافرة بمستوى مرتفع، نتيجة اهتمام جمعيات القطاع غير الربحي بذلك، وهذا قد يُفسر بأن طبيعة القطاع غير الربحي يتطلب ذلك من حيث إنه غالبًا ما تُبنى البرامج والمشاريع وفقًا للاحتياجات ثم الرفع للجهات المانحة بهدف الدعم الذي قد لا يتوفر أو يتوفر بعضه، مما يتطلب توفر المرونة بالتصميم وسهولة التعديل عند وصول مبلغ الدعم أقل من موازنة البرنامج، وأيضًا من ناحية العدد المتوقع للمستهدفين وهو لا يمكن معرفته بدقة إلا بعد الإعلان عن البرنامج أو بدايته، مما يتطلب المرونة بالتصميم سواء زاد العدد المستهدف أو قل لئلا تتأثر أهداف البرنامج أو يتوقف، كما يعزو الباحث ارتفاع مستوى معيار: القابلية للتوسع إلى اهتمام القطاع غير الربحي بهذه الخاصية، وهذا قد يعود لطبيعة القطاع غير الربحي من ناحية الرغبة في تعميم الأفكار والمشاريع وإعادتها وعدم الاحتفاظ بالبرنامج بل من طبيعة القطاع غير الربحي غالبًا إتاحة المشاريع والبرامج لكل مستفيد، ولذا تهتم برامج القطاع غير الربحي بأدلة وإجراءات التطبيق مما يُسهل التوسع والانتشار.

كما يظهر من نتيجة الجدول أعلاه أن المعيار الثاني: العلمية في البناء والتصميم جاء بنسبة (53.33%) بمستوى متوسط، وقد يعود ذلك لتنوع المستويات العلمية للعاملين في المشاريع والبرامج في القطاع غير الربحي مع عدم توفر نموذج وتصميم معتمد في بناء المشاريع والبرامج خاصة في مدى توفر مؤشر تجربة البرنامج قبل تطبيقه، ولذا جاء هذا المعيار بمستوى متوسط، بينما جاء المعيار الأول: (وضوح استراتيجية تحقيق الأثر) والمعيار الثالث: (البعد الزمني للأثر) والمعيار السادس: (الأثر التراكمي الممتد)، كلها جاءت بمستوى ضعيف، وكلها بينها ترابط، فعند غياب الاستراتيجية في تحقيق الأثر فيلزم من ذلك إغفال البعد الزمني للأثر وغياب الاهتمام بالأثر التراكمي الممتد، وتعزى هذه النتيجة إلى أن غالب الجمعيات في عملية التقويم للبرامج والمشاريع لا يمتد غالباً التقويم إلى ما بعد مرحلة تنفيذ المشاريع والبرامج بوقت بعيد ، بل أغلبها تتوقف عن تنفيذ أدوات القياس البعدي مباشرة في نهاية البرنامج أو في مدة قريبة من ذلك.

النتائج المتعلقة بالإجابة على السؤال الرابع:

- **ما تقويم برامج تعزيز القيم لدى القطاع غير الربحي في ضوء مستهدفات رؤية المملكة 2030 في مجال تعزيز القيم؟**

للإجابة على هذا السؤال استخدمت الدراسة أداة التقويم فيما يتصل بتقويم برامج تعزيز القيم لدى القطاع غير الربحي في ضوء مستهدفات رؤية المملكة 2030 في مجال تعزيز القيم مع تحديد تصنيف للحكم النوعي لكل نسبة، بحيث تم الأخذ بالتصنيف الرباعي، وتقسيم مدى النسبة (0 – 100%) إلى أربعة مستويات متساوية، كما يلي:

النسبة	الوصف
0 – 25%	ضعيف
25 -50%	منخفض
50 – 75%	متوسط
75 – 100%	مرتفع

وقد جاءت نتيجة التقويم كما في الجدول التالي:

م	مجالات مستهدفات رؤية المملكة 2030 في مجال تعزيز القيم	النسبة	التفسير
1	تعزيز القيم الدينية	76.7%	مرتفع
2	تعزيز قيم الهوية الوطنية والإرث الثقافي	55%	متوسط
3	تعزيز قيم القيم الإدارية: الحوكمة والنزاهة والشفافية	16.7%	ضعيف
4	تعزيز القيم الاجتماعية والأسرية وبناء الشخصية	76.7%	مرتفع
5	تعزيز قيم المسؤولية والمواطنة	50%	متوسط

بالنظر في نتيجة الجدول أعلاه يتضح أن المجال الأول: تعزيز القيم الدينية والمجال الرابع: تعزيز القيم الاجتماعية والأسرية وبناء الشخصية جاءا بمستوى مرتفع، ويعزو الباحث ذلك إلى أن القيم الدينية من أهم القيم التي تراعيها وتهتم بها برامج القطاع غير الربحي خاصة لدى الجهات المهتمة بالطفولة، نظرًا لمتطلبات وخصائص النمو في مرحلة الطفولة، بالإضافة لطبيعة وأهمية القيم الدينية في مجتمع المملكة العربية السعودية، كما أن القيم الاجتماعية والأسرية وبناء الشخصية أيضًا يهتم بها القطاع غير الربحي خاصة لدى مجتمع الدراسة وهي الجهات المهتمة بالطفولة؛ نظرًا لطبيعة السياق الاجتماعي وأثره في سهولة تعلم الطفل واكتساب العادات والقيم، وأيضًا القيم الأسرية سواء على مستوى المستفيدين فئة الأطفال أو الآباء والأمهات لأن جزءًا كبيرًا من أهداف مجتمع الدراسة ينصب على تنمية مهارات وقيم العاملين مع الطفل، والأسرة بلا شك تدخل دخولًا أوليًا في هذا الاهتمام مما يتطلب الاهتمام بالقيم الأسرية وتعزيزها، وأما قيم بناء الشخصية فهي أيضًا إحدى القيم التي يتطلبها النشء ويهتم بتعزيزها القطاع غير الربحي، ولذا جاء مستوى توافرها مرتفعًا.

كما جاء مجال تعزيز قيم الهوية الوطنية والإرث الثقافي، وأيضًا مجال تعزيز قيم المسؤولية والمواطنة، بمستوى متوسط، ويمكن عزو ذلك إلى أن مجتمع الدراسة يرى أن الطفل في مراحله الأولى تتوفر لديه قيم الهوية الوطنية والمواطنة

ومحبته لوطنه ومكوناته، بينما يزداد حرص القطاع غير الربحي في تعزيز هذا المجال في مراحله المتأخرة وفي مرحلة الشباب تتأكد عملية تعزيز قيم الهوية الوطنية وقيم المسؤولية والمواطنة.

بينما جاء مجال تعزيز القيم الإدارية: الحوكمة والنزاهة والشفافية بمستوى ضعيف، ويمكن عزو هذه النتيجة إلى أن مجتمع الدراسة والمتمثل بالجهات المهتمة بالطفولة في القطاع غير الربحي قد يرون أن الأطفال في مراحلهم الأولى وفقًا لمتطلبات وخصائص النمو لم يصلوا لأهمية تنمية القيم الإدارية لديهم وضرورة تعزيز قيم الحوكمة والنزاهة والشفافية، وإنما يمكن تقديم ذلك لفئة الشباب ونحوهم.

وهذه النتيجة تتفق مع دراسة الصغير (2025) ودراسة النحيت (2023).

التوصيات:

- أهمية بث الوعي لدى منسوبي القطاع غير الربحي بمعايير تعظيم الأثر المجتمعي.
- إعادة بناء وتصميم برامج تعزيز القيم لدى القطاع غير الربحي في ضوء مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030.
- توجيه عناية المؤسسات والجهات المانحة في القطاع غير الربحي نحو الاهتمام بمعايير تعظيم الأثر المجتمعي.
- إعداد أدلة إرشادية عند العمل وتطبيق معايير تعظيم الأثر المجتمعي التي توصلت لها الدراسة.

المقترحات:

- بناء نموذج وطني لقياس تعظيم الأثر المجتمعي للقطاع غير الربحي.
- إجراء دراسة مقارنة بين الجمعيات في القطاع غير الربحي في ضوء معايير تعظيم الأثر المجتمعي.
- إجراء المزيد من الدراسات في القطاع غير الربحي وربطها بمستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030
- إجراء دراسة علمية في بناء برامج للقطاع غير الربحي في ضوء معايير تعظيم الأثر المجتمعي.
- تصميم حقائب تدريبية في بناء برامج القطاع غير الربحي في ضوء معايير تعظيم الأثر المجتمعي.
- تصميم أدلة إجرائية في بناء وتصميم المشاريع والبرامج في ضوء معايير تعظيم الأثر المجتمعي.
- توحيد نماذج ووثائق تصميم البرامج في القطاع غير الربحي وتضمنها عنصر معايير تعظيم الأثر، للوصول لجودة البرامج وتعدد النماذج.
- تصميم منصة رقمية وطنية موحدة تحت إشراف المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي لتوثيق أدلة البرامج والنمذجة للمشاريع والبرامج الناجحة، بما يسهل نقلها وتعظيم أثرها بكفاءة وموثوقية عالية.

المراجع

باسريدة، خ. (2022). نظرية التغيير المجتمعي وأثرها في نجاح رؤية ورسالة المنظمات غير الربحية. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، 8 (14)، 367- 395.

البورنو، م. (2003). *موسوعة القواعد الفقهية*. مؤسسة الرسالة.

الجلاد، م. (2007) *تعلم القيم وتعليمها*. دار المسيرة.

جمعة، س. (2019). استراتيجيات إدارة التغيير وأثرها على الأداء الوظيفي الجامعي: دراسة تطبيقية. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 49* (4)، 551- 608

الجهيمان، آ. والمشعل، ن. (2025). تصور مقترح لإدارة المشاريع التربوية في الجمعيات الشبابية بالمملكة العربية السعودية في ضوء نظام MEAL. *مجلة كلية التربية، 41*(1)، 184-218.

الحربي، ع. (2020). تصور مقترح لتعزيز القيم التربوية الواردة في رؤية المملكة العربية السعودية 2030 لدى طلبة الجامعات السعودية .*مجلة التربية*،*39* (187)، 207 – 242.

الحسين، أ. (2017). *صناعة الكتاب المدرسي*. مركز الحسين للاستشارات والبحوث والتدريب.

الخالدي، ج. (2021). حوكمة القطاع غير الربحي ودورها في التنمية الاجتماعية. *مجلة البحوث والدراسات الاجتماعية*، (2)، 112-140.

الخمشي، ج. والتوم، م. (2023). أثر الاستثمار الاجتماعي في منظمات القطاع غير الربحي: دراسة ميدانية على عينة من المستفيدين. *مجلة العلوم الإنسانية*. *6*(19)، 13- 37.

الدش، م. والمحيميد، س. (2019). رؤية المملكة العربية السعودية 2030: دراسة مرتكزاتها من القيم الثقافية الإسلامية. *مجمع البحوث الإسلامية*، *36* (127)، 849-896.

رؤية المملكة العربية السعودية .(2016) .*رؤية المملكة العربية السعودية 2030* https://www.vision2030.gov.sa/ar .

الريس، ن. (2015). *الاعتماد المدرسي نماذج دولية ناجحة وتجارب طموحة*. مكتبة المتنبي.

السعدوي، ع. والشمراني، ص. (2016). *التعليم المعتمد على المعايير*. مكتب التربية العربي لدول الخليج.

الصغير، س. (2025). رؤية مقترحة لتطوير دور القطاع غير الربحي في تعزيز القيم الخلقية لدى المستفيدين في ضوء رؤية 2030: جمعية سنن التعليمية بالقصيم أنموذجًا. *دراسات تربوية واجتماعية*، *31*(3)، 1013– 1048.

العجلان، س. والجهني، م. (2021). المشاركة المجتمعية للقطاع الخاص ودورها في تعزيز القيم التربوية لدى الطلبة في إطار رؤية المملكة 2030. *مجلة العلوم الإنسانية*، *1* (10)، 143– 163.

العساف، ص. (2000). *المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية*. مكتبة العبيكان.

أبوعلام، ر. (2014). *مدخل إلى مناهج البحث التربوي*. مكتبة الفلاح.

العمر، ع. (2007). *لغة التربويين*. مكتب التربية العربي لدول الخليج.

أبوالعينين، ع. (2004). *الأخلاق والقيم التربوية في الإسلام- موسوعة نضرة النعيم في مكارم أخلاق الرسول*ﷺ. دار الوسيلة.

العيدي، ي. والشمراني، ف. وداهم، ي. (1445هـ). *لمحة عن القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية*. مؤسسة عبد الرحمن الراجحي وعائلته الخيرية.

الفتلاوي، س. (2008). *الجودة في التعليم*. دار الشروق.

الفيروزآبادى، م. (2005). *القاموس المحيط* (مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، تحقيق؛ ط. 8). مؤسسة الرسالة.

كلية إيسادي للأعمال (ESADE).(د.ت). *الأثر الاجتماعي (Social Impact)* تاريخ الإسترجاع:2026/6/1م.
https://www.esade.edu/beyond/en/social-impac

مركز مرشاد. (2025). *إسهام القطاع غير الربحي في تعزيز القيم*. مؤسسة الراجحي الإنسانية.

مسلم، م. (1955). *صحيح مسلم*. دار إحياء التراث.

ابن منظور، م. (د.ت). *لسان العرب*. دار صادر.

المهيدات، ت. (2016). *نظرية القيم التعليمية في الفكر الإسلامي وتطبيقاتها التربوية*. عالم الكتب الحديث.

مؤسسة الملك خالد الخيرية. (2018). *آفاق القطاع غير الربحي 2018*. تاريخ الاسترجاع: 2026/6/16م.
https://kkf.org.sa/media/qyypqe2z/11

النحيت، ح. (2023). تقييم دور الجمعيات الأهلية في تعزيز قيم المواطنة لدى المتطوعين: دراسة تطبيقية على جمعية التنمية الأهلية بالبكيرية. *مجلة الخدمة الإجتماعية*، (76)، 193– 213.

هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (2021). *تنظيم المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي*. تاريخ الاسترجاع: 2026/6/16م. https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/

References

Abu Al-ʿAynayn, A. (2004). *Al-akhlāq wa-al-qiyam al-tarbawiyyah fī al-Islām: Mawsūʿat Naḍrat al-Naʿīm fī Makārim Akhlāq al-Rasūl* ﷺ[Ethics and educational values in Islam: *Nadrat Al-Naʿīm Encyclopedia of the Noble Character of the Prophet*] [in Arabic]. Dar Al-Wasilah.

Abu ʿAllam, R. (2014). *Madkhal ila manahij al-baḥth al-tarbawī* [Introduction to educational research methods] [in Arabic]. Al-Falah Library.

Al-ʿAidi, Y., Al-Shamrani, F., & Dahim, Y. (1445 AH). *Lamḥah ʿan al-qiṭāʿ ghayr al-ribḥī fī al-Mamlakah al-ʿArabiyyah al-Suʿūdiyyah* [An overview of the nonprofit sector in the Kingdom of Saudi Arabia] [in Arabic]. Abdulrahman Al-Rajhi and Family Charitable Foundation.

Al-ʿAjlan, S., & Al-Juhani, M. (2021). *Al-mushārakah al-mujtamaʿiyyah lil-qiṭāʿ al-khāṣ wa-dawruhā fī taʿzīz al-qiyam al-tarbawiyyah ladā al-ṭalabah fī iṭār Ruʾyat al-Mamlakah 2030* [Private-sector community participation and its role in promoting educational values among students within the framework of Saudi Vision 2030] [in Arabic]. *Journal of Human Sciences, 10*(1), 143–163.

Al-ʿAsaf, S. (2000). *Al-madkhal ilā al-baḥth fī al-ʿulūm al-sulūkiyyah* [Introduction to research in the behavioral sciences] [in Arabic]. Obeikan Library.

Al-Burnu, M. (2003). *Mawsūʿat al-qawāʿid al-fiqhiyyah* [Encyclopedia of Islamic legal maxims] [in Arabic]. Mu'assasat Al-Risalah.

Al-Dash, M., & Al-Muhaimid, S. (2019). *Ruʾyat al-Mamlakah al-ʿArabiyyah al-Suʿūdiyyah 2030: Dirāsah murtakazātihā min al-qiyam al-thaqāfiyyah al-Islāmiyyah* [Saudi Vision 2030: A study of its foundations in Islamic cultural values] [in Arabic]. *Islamic Research Academy Journal, 36*(127), 849–896.

Al-Fatlawi, S. (2008). *Al-jawdah fī al-taʿlīm* [Quality in education] [in Arabic]. Dar Al-Shorouq.

Al-Fayruzabadi, M. (2005). *Al-Qāmūs al-muḥīṭ* [The comprehensive dictionary] [in Arabic] (Heritage Verification Office, Mu'assasat Al-Risalah, Ed.; 8th ed.). Mu'assasat Al-Risalah.

Al-Harbi, A. (2020). *Taṣawwur muqtaraḥ li-taʿzīz al-qiyam al-tarbawiyyah al-wāridah fī Ruʾyat al-Mamlakah al-ʿArabiyyah al-Suʿūdiyyah 2030 ladā ṭalabat al-jāmiʿāt al-Suʿūdiyyah* [A proposed framework for strengthening the educational values contained in Saudi Vision 2030 among Saudi university students] [in Arabic]. *Journal of Education, 39*(187), 207–242.

Al-Husayn, A. (2017). *Ṣināʿat al-kitāb al-madrasī* [School textbook production] [in Arabic]. Al-Husayn Center for Consulting, Research, and Training.

Al-Jallad, M. (2007). *Taʿallum al-qiyam wa-taʿlīmuhā* [Learning and teaching values] [in Arabic]. Dar Al-Masirah.

Al-Juhayman, A., & Al-Mishʿal, N. (2025). *Taṣawwur muqtaraḥ li-idārat al-mashārīʿ al-tarbawiyyah fī al-jamʿiyyāt al-shabābiyyah bi-al-Mamlakah al-ʿArabiyyah al-Suʿūdiyyah fī ḍawʾ niẓām MEAL* [A proposed framework for managing educational projects in youth associations in Saudi Arabia in light of the MEAL system] [in Arabic]. *Journal of the Faculty of Education, 41*(1), 184–218.

Al-Khalidi, J. (2021). *Ḥawkamat al-qiṭāʿ ghayr al-ribḥī wa-dawruhā fī al-tanmiyah al-ijtimāʿiyyah* [Governance of the nonprofit sector and its role in social development] [in Arabic]. *Journal of Social Research and Studies, 2*, 112–140.

Al-Khamshi, J., & Al-Toum, M. (2023). *Athar al-istithmār al-ijtimāʿī fī munaẓẓamāt al-qiṭāʿ ghayr al-ribḥī: Dirāsah maydāniyyah ʿalā ʿayyinah min al-mustafīdīn* [The impact of social investment in nonprofit organizations: A field study of a sample of beneficiaries] [in Arabic]. *Journal of Human Sciences, 6*(19), 13–37.

Al-Muhaydat, T. (2016). *Naẓariyyat al-qiyam al-taʿlīmiyyah fī al-fikr al-Islāmī wa-taṭbīqātuhā al-tarbawiyyah* [The theory of educational values in Islamic thought and its educational applications] [in Arabic]. Alam Al-Kutub Al-Hadith.

Al-Nuhayt, H. (2023). *Taqyīm dawr al-jamʿiyyāt al-ahliyyah fī taʿzīz qiyam al-muwāṭanah ladā al-mutaṭawwiʿīn: Dirāsah taṭbīqiyyah ʿalā Jamʿiyyat al-Tanmiyah al-Ahliyyah bi-al-Bukayriyyah* [Evaluating the role of civil associations in promoting citizenship values among volunteers: An applied study of the Community Development Association in Al-Bukayriyah] [in Arabic]. *Journal of Social Work, 76*, 193–213.

Al-Rayyis, N. (2015). *Al-iʿtimād al-madrasī: Namādhij dawliyyah nājiḥah wa-tajārib ṭamūḥah* [School accreditation: Successful international models and ambitious experiences] [in Arabic]. Al-Mutanabbi Library.

Al-Saʿdawi, A., & Al-Shamrani, S. (2016). *Al-taʿlīm al-muʿtamad ʿalā al-maʿāyīr* [Standards-based education] [in Arabic]. Arab Bureau of Education for the Gulf States.

Al-Saghir, S. (2025). *Ruʾyah muqtaraḥah li-taṭwīr dawr al-qiṭāʿ ghayr al-ribḥī fī taʿzīz al-qiyam al-khuluqiyyah ladā al-mustafīdīn fī ḍawʾ Ruʾyat 2030: Jamʿiyyat Sunan al-Taʿlīmiyyah bi-al-Qaṣīm anmūdhajan* [A proposed vision for developing the role of the nonprofit sector in promoting moral values among beneficiaries in light of Vision 2030: Sunan Educational Association in Al-Qassim as a model] [in Arabic]. *Educational and Social Studies, 31*(3), 1013–1048.

Bagnoli, L., & Megali, C. (2011). Measuring performance in social enterprises. *Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly, 40*(1), 149–165

Basaridah, K. (2022). *Naẓariyyat al-taghyīr al-mujtamaʿī wa-atharuhā fī najāḥ ruʾyat wa-risālat al-munaẓẓamāt ghayr al-ribḥiyyah* [Theory of social change and its impact on the success of the vision and mission of nonprofit organizations] [in Arabic]. *Journal of Contemporary Business Studies, 8*(14), 367–395.

Benjamin, L. (2012). Nonprofit organizations and outcome measurement: From tracking program activities to focusing on frontline work. *American Journal of Evaluation, 33*(3), 431–447.

Brown, L., & Moore, M. (2001). Accountability, strategy, and international nongovernmental organizations. *Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly, 30*(3), 569–587. https://doi.org/10.1177/0899764001303012

Ebrahim, A., & Rangan, V. (2014). What impact? A framework for measuring the scale and scope of social performance. *California Management Review, 56(3), 118–141.*

ESADE Business School. (n.d.). *Social impact*. Retrieved June 1, 2026, from https://www.esade.edu/beyond/en/social-impact

Grieco, C., Michelini, L., & Iasevoli, G. (2015). Measuring value creation in social enterprises: A cluster analysis of social impact assessment models**.** *Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly, 44*(6), 1173–1193. https://doi.org/10.1177/0899764014555986

Hay'at Al-Khubara' bi-Majlis Al-Wuzara'. (2021). *Tanẓīm al-Markaz al-Waṭanī li-Tanmiyat al-Qiṭāʿ Ghayr al-Ribḥī* [Regulation of the National Center for Non-Profit Sector Development]. Retrieved June 16, 2026, from https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/

Ibn Manzur, M. (n.d.). *Lisān al-ʿArab* [The Arabic tongue] [in Arabic]. Dar Sadir.

Jeavons, T. (1992). When the management is the message: Relating values to management practice in nonprofit organizations. *Nonprofit Management & Leadership, 2*(4), 403–417. https://doi.org/10.1002/nml.4130020407

King Khalid Foundation. (2018). *Āfāq al-qiṭāʿ ghayr al-ribḥī 2018* [Prospects of the nonprofit sector 2018]. Retrieved June 16, 2026, from https://kkf.org.sa/media/qyypqe2z/11

Luna-Bazaldua, D., Gove, A., Acevedo-Rebolledo, N., Cloutier, M., & Liang, X. (2025). The roles of standards in education and training (Background paper for the World Development Report 2025). World Bank Group.https://thedocs.worldbank.org/en/doc/c0134fc9f65e601980a6ba78ec3f8bd7-0050062025/original/Luna-Bazaldua-Role-of-standards-in-education.pdf

Maas, K., & Liket, K. (2011). Social impact measurement: Classification of methods. In R. Burritt, S. Schaltegger, M. Bennett, T. Pohjola, & M. Csutora, *Environmental management accounting and supply chain management* (pp. 171–202). Springer.

Markaz Murshad. (2025). *Ishām al-qiṭāʿghayr al-ribḥī fī taʿzīz al-qiyam* [The contribution of the nonprofit sector to promoting values] [in Arabic]. Al-Rajhi Humanitarian Foundation.

Muslim, M. (1955). *Ṣaḥīḥ Muslim* [Sahih Muslim] [in Arabic]. Dar Ihya' Al-Turath.

Saudi Vision 2030. (2016). *Saudi Vision 2030*. https://www.vision2030.gov.sa/ar